الأخلاقيات المهنية للبحث العلمي : دراسة تحليلية

عفاف سالم محمد سعيد*
قسم علم الاجتماع، كلية التربية الزاوية، جامعة الزاوية ، ليبيا
البريد الالكتروني: a.saaied@zu.edu.ly

تاريخ الارسال 2025/5/2م تاريخ القبول 2025/11/2م

Research Ethics: An Analytical Study

Afaf Salem Mohamed Said*
Department of Sociology, Faculty of Education, University of Zawiya, Libya

Abstract:
The study aimed to explore the professional ethics of scientific research through the following key areas: identifying the conceptual framework of professional ethics in scientific research and its fundamental principles; examining the most common unethical practices prevalent in research environments and analyzing their impact on the quality and credibility of scientific output; identifying both individual and institutional factors contributing to the lack of adherence to professional ethics in research; and exploring possible mechanisms to enhance ethical commitment within academic and research institutions. The researcher adopted the descriptive methodology due to its suitability for the study's objectives. The study reached the following conclusions:
-Professional ethics in scientific research constitute a comprehensive reference framework that governs research behavior and ensures adherence to core principles, most notably honesty, integrity, objectivity, and respect for the rights of participants and intellectual property.
-Unethical practices such as plagiarism, falsification, fabrication, and the misuse of research participants indicate a serious breach that undermines the credibility of scientific output.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

-The lack of commitment to professional ethics is influenced by several factors: on the individual level, these include lack of ethical training, pressure to publish, and weak professional conscience; while on the institutional level, they include the absence of clear policies, weak oversight mechanisms, and a prevailing academic culture that often prioritizes quantity over quality, and interests over values.
-Enhancing commitment to professional ethics requires integrated institutional mechanisms, including the incorporation of research ethics into academic curricula.
Keywords:
Professional Ethics – Scientific Research

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأخلاقيات المهنية للبحث العلمي وذلك من خلال المحاور الآتية: التعرّف على الإطار المفاهيمي للأخلاقيات المهنية في البحث العلمي، والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها، وكذلك التعرّف على أبرز الممارسات غير الأخلاقية المنتشرة في الأوساط البحثية، وتحليل تأثيرها على جودة ومصداقية الإنتاج العلمي، و التعرّف على العوامل الفردية والمؤسسية التي تُسهم في ضعف الالتزام بالأخلاقيات المهنية في البحث العلمي، وايضاً التعرّف على الآليات الممكنة لتعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية داخل المؤسسات الأكاديمية والبحثي، واتبعت المنهج الوصفي لملائمته لأغراض الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

ـ أن الأخلاقيات المهنية في البحث العلمي تُشكل إطارًا مرجعيًا شاملاً ينظم السلوك البحثي ويضمن الالتزام بمبادئ جوهرية، من أبرزها الصدق، والنزاهة، والموضوعية، واحترام حقوق المشاركين وحقوق الملكية الفكرية.

ـ تؤكد الممارسات غير الأخلاقية، مثل الانتحال، والتزوير، والتحريف، وإساءة استخدام المشاركين، على وجود خلل حقيقي يهدد مصداقية الإنتاج العلمي.

ـ يتأثر ضعف الالتزام بالأخلاقيات المهنية بجملة من العوامل على المستوى الفردي كغياب التكوين الأخلاقي، وضغوط النشر والترقية، وضعف الضمير المهني، وعلى المستوى المؤسسي نتيجة غياب السياسات الواضحة، وضعف الرقابة، والثقافة الأكاديمية السائدة التي أحيانًا تغلب الكم على النوع، والمصالح على القيم.

- تعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية يتطلب آليات مؤسسية متكاملة تشمل دمج أخلاقيات البحث في المناهج الأكاديمية.

الكلمات المفتاحية: الأخلاقيات المهنية- البحث العلمي.

المقدمة:

عدّ البحث العلمي من أهم الركائز التي تعتمد عليها الأمم في تحقيق التقدم والتنمية، إذ يُسهم في إنتاج المعرفة وفهم الظواهر وتقديم الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمعات الإنسانية وتكمن أهمية هذا النشاط المعرفي في كونه لا يقتصر على جمع المعلومات وتحليلها فحسب، بل يمتد ليشمل الالتزام بمنظومة أخلاقية تضبط سلوك الباحث، وتوجّه مساره خلال مختلف مراحل البحث، فالجانب الأخلاقي في البحث العلمي لا يُعدّ جانبًا ثانويًا أو شكليًا بل هو مكوّن جوهري يُضفي على العملية البحثية مشروعيتها ومصداقيتها، والأخلاقيات المهنية للبحث العلمي تُمثل إطارًا مرجعيًا يُحدد المعايير التي يجب أن يلتزم بها الباحث أثناء ممارسته لمهامه الأكاديمية وهذه الأخلاقيات تشمل مبادئ متعددة، من أبرزها الأمانة العلمية، النزاهة الفكرية، الموضوعية الشفافية، واحترام حقوق المشاركين في البحث، المحافظة على الخصوصية، وتجنّب السلوكيات البحثية غير السليمة كالتزوير والانتحال والتلفيق، وهي مبادئ لا تنبع من اعتبارات أخلاقية مجردة فحسب، بل تُعدّ أيضًا ضرورية لضمان جودة البحث، وصحة نتائجه، وقابليتها للاستخدام والتطبيق في الواقع ومع التوسّع في إنتاج البحوث الأكاديمية وتطوّر تقنيات النشر والوصول إلى المعلومات، أصبحت البيئة البحثية تواجه تحديات جديدة تتطلب إعادة النظر في آليات الالتزام بالمعايير الأخلاقية، فقد أدى التسارع في وتيرة النشر العلمي، واشتداد التنافس بين الباحثين، إلى بروز بعض الظواهر السلبية، مثل السعي وراء الكمّ على حساب النوع، والانخراط في ممارسات غير نزيهة للحصول على الاعتراف الأكاديمي أو الترقيات الوظيفية، وفي ظل هذه التحوّلات، برزت الحاجة الملحّة لتأصيل ثقافة أخلاقية راسخة تُراعي القيم المهنية وتُحافظ على شرف البحث العلمي.

وتبرز أهمية الأخلاقيات المهنية من خلال أثرها المباشر في تعزيز الثقة داخل المجتمع العلمي، سواء بين الباحثين أنفسهم أو بين الباحث والمؤسسات العلمية والمجتمع ككل، فكلما التزم الباحث بالمعايير الأخلاقية، ازدادت مصداقية نتائجه، وأصبح من الممكن الاعتماد على مخرجاته العلمية في صناعة القرار أو تطوير المعرفة، وأما في حال الإخلال بهذه القيم، فإن العواقب لا تقتصر على الباحث فقط،

بل تمتد لتشمل المؤسسة الأكاديمية، والجهات الداعمة والمجتمع الذي قد يتضرر من نتائج مغلوطة أو منحازة و أن الالتزام بالأخلاقيات المهنية يُعدّ مؤشرًا على نضج المجتمع العلمي، وحرصه على تأدية دوره ضمن إطار من المسؤولية والاحترام المتبادل، فالمؤسسات البحثية الرصينة لا تكتفي بتشجيع الإنتاج العلمي، بل تسعى إلى بناء منظومة متكاملة تُشرف على جودة البحوث، وتُراقب مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية، وتوفّر الدعم اللازم للباحثين من أجل تعزيز وعيهم المهني والأخلاقي ولا يمكن لأي مؤسسة علمية أن تحقّق رسالتها الأكاديمية والبحثية بمعزل عن تبنّي هذه المنظومة ورعايتها.

ومن هذا المنطلق تُعدّ دراسة الأخلاقيات المهنية في البحث العلمي ضرورة ملحّة، ليس فقط لفهم الإطار النظري لهذه الأخلاقيات، بل أيضًا لتحليل واقع الالتزام بها، واستكشاف الممارسات الفضلى التي يُمكن من خلالها تعزيزها وتفعيلها في البيئات البحثية المختلفة، و أن هذه الدراسة تسعى إلى تسليط الضوء على التحديات التي تُواجه الباحثين في تطبيق القيم الأخلاقية، مع التطرق إلى مسؤولية المؤسسات العلمية في توفير بيئة حاضنة للأمانة والنزاهة، بما يُسهم في بناء مجتمع معرفي راقٍ، قائم على الثقة والمهنية والاستدامة.

أولاً- مشكلة الدراسة:

واجهت الساحة العلمية المعاصرة تحديات متزايدة تتعلق بمستوى الالتزام بالأخلاقيات المهنية في البحث العلمي في ظل تحوّلات عميقة يشهدها المجال الأكاديمي سواء من حيث التنافس على النشر والترقية أو من حيث التحول الرقمي في الإنتاج العلمي والنشر المفتوح، أو حتى بفعل الضغوط المؤسسية والاجتماعية، وبينما يُفترض أن يُشكل الالتزام بالقيم الأخلاقية حجر الأساس لأي نشاط بحثي إلا أن الواقع يُظهر اختلالات واضحة في الممارسات، تتفاوت حدّتها بين البيئات العلمية المختلفة، ما يستدعي التوقف عند هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل لقد أصبحت بعض الأوساط الأكاديمية تشهد مظاهر مثيرة للقلق، مثل ازدياد حالات السرقة الأدبية والانتحال، والتلاعب بالبيانات، والازدواجية في النشر، وتقديم بحوث تُبنى على أسس غير سليمة علميًا أو أخلاقيًا، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى غياب الوعي الكافي بأهمية الأخلاقيات المهنية، أو إلى نقص التكوين الممنهج في هذا المجال، فضلاً عن غياب الرقابة الفعلية في بعض المؤسسات، ووجود بيئات محفّزة على الإنتاج الكمّي دون الالتفات إلى جودة المحتوى أو نزاهته

وفي الوقت ذاته لا يمكن إغفال تأثير الضغوط المؤسسية التي يتعرض لها الباحث، سواء تلك المرتبطة بالحصول على الترقيات الأكاديمية، أو السعي وراء الاعتراف العلمي، أو تلبية متطلبات تمويل البحث، وهذه العوامل مجتمعة قد تخلق بيئة قد تُغري بعض الباحثين بالتنازل عن المبادئ الأخلاقية، أو التغاضي عنها، ما يؤدي إلى خلل في بنية البحث العلمي، ويُفقده وظيفته الحقيقية في خدمة المجتمع والمعرفة.

ويزداد تعقيد المشكلة حينما يُلاحظ أن العديد من الجامعات والمؤسسات البحثية، خاصة في السياق العربي، لا تزال تفتقر إلى منظومة متكاملة وواضحة لتقنين وضبط الأخلاقيات المهنية فبينما توجد في بعض الجامعات مدونات سلوكية أو لوائح أكاديمية، إلا أن هذه الأخيرة تظل غالبًا حبيسة الأدراج، أو غير مفعّلة على نحو فعّال، وكما أن اللجان الأخلاقية – إن وُجدت – تعاني في بعض الأحيان من ضعف الصلاحيات، أو محدودية التكوين المتخصص، أو غياب التنسيق مع الجهات التنفيذية داخل المؤسسة.

وإضافة إلى ما سبق فإن التكوين الأكاديمي في مجال الأخلاقيات المهنية ما يزال محدودًا في العديد من البرامج الجامعية والدراسات العليا، فغالبًا ما يُنظر إلى هذا المجال كأمر ثانوي أو مكمل، وليس كمكوّن جوهري في تكوين الباحث، وهو ما يؤدي إلى دخول الكثير من الباحثين في مجال البحث دون خلفية كافية حول القواعد الأخلاقية التي ينبغي الالتزام بها، ومما يجعلهم عرضة للوقوع في أخطاء بحثية جسيمة، قد لا تكون مقصودة في بعض الأحيان، ولكنها تؤثر سلبًا على مصداقية الإنتاج العلمي.

وفي هذا السياق تتبلور مشكلة الدراسة حول ضعف الحضور الفعلي للأخلاقيات المهنية في الممارسة البحثية، وغياب منظومة واضحة وفاعلة تُعزز من ثقافة النزاهة العلمية داخل الأوساط الأكاديمية، ولا يقتصر هذا الضعف على الأفراد، بل يشمل أيضًا النظم والمؤسسات المعنية بالبحث العلمي، ما يُحتم ضرورة التحليل العميق للأسباب الكامنة وراء هذا الخلل، والبحث عن السبل الكفيلة بتعزيز ثقافة الالتزام الأخلاقي، سواء على مستوى التكوين، أو التشريع، أو الممارسة المؤسسية.

ومن هنا تُعد معالجة هذه المشكلة أمرًا حيويًا للحفاظ على مصداقية البحث العلمي، وضمان قدرته على أداء دوره التنموي والمعرفي، وكما تُسهم معالجة هذه المشكلة في بناء بيئة علمية قائمة على الاحترام، والثقة المتبادلة، والتقدير للجهود الفردية والجماعية، ما يُشكل ركيزة أساسية في نهضة الأمم وتطورها.

ثانياً- تساؤلات الدراسة:

1-ما الإطار المفاهيمي للأخلاقيات المهنية في البحث العلمي وما المبادئ الأساسية التي تقوم عليها؟

2-ما أبرز الممارسات غير الأخلاقية الشائعة في الأوساط البحثية وما انعكاساتها على جودة ومصداقية الإنتاج العلمي؟

3-ما العوامل المؤثرة في ضعف الالتزام بالأخلاقيات المهنية في البحث العلمي على المستوى الفردي والمؤسسي؟

4-ما الآليات المقترحة لتعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية في المؤسسات الأكاديمية والبحثية؟

ثالثاً-أهداف الدراسة:

1-التعرّف على الإطار المفاهيمي للأخلاقيات المهنية في البحث العلمي والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها.

2-التعرّف على أبرز الممارسات غير الأخلاقية المنتشرة في الأوساط البحثية وتحليل تأثيرها على جودة ومصداقية الإنتاج العلمي.

3-التعرّف على العوامل الفردية والمؤسسية التي تُسهم في ضعف الالتزام بالأخلاقيات المهنية في البحث العلمي.

4-التعرّف على الآليات الممكنة لتعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية داخل المؤسسات الأكاديمية والبحثية.

رابعاً- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

الأهمية النظرية:

1-الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بموضوع الأخلاقيات المهنية للبحث العلمي خاصة في السياق العربي.

2-توضيح الإطار المفاهيمي والفلسفي للأخلاقيات المهنية والمبادئ التي تُشكل أساس السلوك البحثي المسؤول.

3-تحليل العلاقة بين الالتزام الأخلاقي وجودة البحث العلمي من خلال تناول الأبعاد النظرية للنزاهة العلمية.

4-توفير مرجعية علمية للباحثين والدارسين يمكن الاعتماد عليها لفهم الجوانب الأخلاقية المرتبطة بالعملية البحثية.

الأهمية التطبيقية:

1-المساعدة في تشخيص الممارسات غير الأخلاقية داخل البيئات البحثية مما يُمكّن من معالجتها بطرق فعّالة.

2-تقديم تصوّرات عملية لتعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية في مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية.

3-دعم جهود المؤسسات الأكاديمية في تطوير السياسات واللوائح ذات الصلة بالنزاهة البحثية والرقابة الأخلاقية.

4-رفع مستوى الوعي الأخلاقي لدى الباحثين والطلبة من خلال توصيات قابلة للتطبيق في التكوين والتدريب الأكاديمي.

خامساً- مفاهيم الدراسة:

تمثل الأخلاقيات المهنية للبحث العلمي إطارًا مرجعيًا يوجه الباحثين نحو الالتزام بالمعايير والقيم التي تكفل النزاهة والموضوعية في إنتاج المعرفة فهي لا تقتصر على الأمانة العلمية وتوثيق المصادر فحسب بل تمتد لتشمل احترام حقوق المشاركين، والحفاظ على سرية المعلومات، وتجنب التحيز أو التلاعب بالنتائج وتعد هذه الأخلاقيات ضمانة أساسية لجودة البحث ومصداقيته، كما تعكس مدى وعي الباحث بمسؤوليته الأكاديمية والاجتماعية.

1-الأخلاقيات المهنية : يقصد بها مجموعة المبادئ والقيم والمعايير السلوكية التي يجب أن يلتزم بها الفرد أثناء ممارسة مهنته، بما يضمن أداءً مسؤولًا ونزيهًا يحترم حقوق الآخرين ويخدم المصلحة العامة، وتُعد الأخلاقيات المهنية مرجعًا حاكمًا لسلوك الأفراد في بيئات العمل، خاصة في المجالات الحسّاسة مثل البحث العلمي، التعليم، الطب، وغيرها.[1]

2-النزاهة العلمية : تعني الالتزام بالصدق والدقة والشفافية في جميع مراحل البحث العلمي، بما في ذلك صياغة الفرضيات، جمع البيانات، تحليل النتائج، والنشر، وهي من أهم مرتكزات الأخلاقيات المهنية التي تضمن مصداقية المعرفة العلمية وجودتها.[2]

3-الممارسات البحثية غير الأخلاقية: هي جميع السلوكيات التي تُخلّ بالقيم الأخلاقية للبحث العلمي، مثل الانتحال العلمي، التزوير، فبركة البيانات، ازدواجية النشر،

وتضارب المصالح وتؤثر هذه الممارسات سلبًا على مصداقية البحث العلمي وجودته.[3]

ولتحقيق الأهداف السالفة الذكر قسمت الورقة البحثية إلى المحاور الرئيسة الآتية:

أولا-الإطار المفاهيمي والمبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة في البحث العلمي:

تُعدّ الأخلاقيات المهنية في البحث العلمي من المرتكزات الجوهرية التي تقوم عليها العملية البحثية برمتها، كونها تمثل جملة من المبادئ والمعايير التي تنظم سلوك الباحث وتوجه ممارساته داخل المجتمع العلمي، وتنبع أهمية الأخلاقيات في هذا السياق من كون البحث العلمي لا يقتصر على إنتاج المعرفة المجردة، بل يتعدى ذلك ليشمل تأثيره المباشر وغير المباشر على الأفراد والمجتمعات والبيئة والمؤسسات، ومن هنا تنبع الحاجة الملحة إلى بناء إطار مفاهيمي واضح ومتماسك يُعين الباحثين على إدراك حدودهم الأخلاقية، ويوجههم نحو السلوك العلمي المسؤول والمبني على النزاهة والاحترام والشفافية.[4]

ويعني مفهوم الأخلاقيات المهنية في البحث العلمي، في جوهره، مجموعة القيم والمعايير الأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث أثناء تخطيطه للبحث، وتنفيذه، وتحليله للبيانات، وعرضه للنتائج، ونشره للأفكار العلمية، وهذا المفهوم يتقاطع مع مفاهيم أخرى مثل النزاهة الأكاديمية، والمسؤولية البحثية، والصدق العلمي، واحترام حقوق الأفراد والمجتمع، وتنبثق هذه الأخلاقيات من مرجعيات فلسفية وإنسانية ودينية وقانونية، بالإضافة إلى ما تفرضه المؤسسات العلمية من سياسات واضحة تُلزم الباحثين باتباع ضوابط محددة، ويتوسع هذا الإطار ليشمل مختلف فروع البحث العلمي، سواء في العلوم الطبيعية أو الإنسانية أو الاجتماعية، إذ تختلف طبيعة الأخلاقيات بحسب نوع البحث وأهدافه وأدواته وموضوعه، إلا أن جوهر المبادئ الأخلاقية يظل ثابتًا، وإنْ اختلفت تطبيقاته.[5]

ويتأسس هذا الإطار المفاهيمي على عدد من المبادئ الأساسية التي تُعد بمثابة أعمدة الأخلاقيات في العمل البحثي، أول هذه المبادئ هو النزاهة العلمية، والتي تعني التزام الباحث بالصدق في جميع مراحل البحث، بدءًا من صياغة الإشكالية ووصولًا إلى عرض النتائج، ويُعد التزوير والتلفيق والانتحال من أكبر التهديدات لهذا المبدأ، حيث تسيء هذه الممارسات إلى مصداقية الباحث وتُقوض ثقة المجتمع الأكاديمي والجمهور العام بالعلم ومخرجاته، ويُعد مبدأ النزاهة أساسًا لبناء ثقة دائمة بين الباحثين، ومجتمعاتهم العلمية، والمستفيدين من نتائج الأبحاث ويتفرع عن هذا المبدأ،

مبدأ الشفافية والذي يُشير إلى ضرورة كشف الباحث عن جميع الظروف التي قد تؤثر على موضوعية البحث، بما في ذلك التمويل، أو الانتماءات المؤسسية، أو المصالح الشخصية، وهو ما يُعرف بتضارب المصالح ومن المبادئ الأساسية الأخرى، يبرز مبدأ احترام حقوق المشاركين في البحث، وهو مبدأ إنساني أصيل يقوم على احترام كرامة الإنسان وحقه في الخصوصية والموافقة الحرة والمستنيرة، ويتطلب هذا المبدأ من الباحث الالتزام بالسرية التامة وعدم إلحاق أي ضرر نفسي أو جسدي أو اجتماعي بالمشاركين، خاصة في البحوث التي تشمل أفرادًا أو جماعات عرضة للهشاشة، مثل الأطفال، أو المرضى، أو الأقليات، ويُفترض في الباحث أن يزوّد المشاركين بجميع المعلومات التي تتيح لهم اتخاذ قرار حر بالمشاركة أو الانسحاب، دون أي ضغط أو إكراه، وأن يضمن لهم سبل الانسحاب في أي مرحلة دون تبعات، وكما يجب أن تُعرض نتائج البحث بطريقة تحمي هويات المشاركين ولا تسيء إليهم أو تُستخدم ضدهم بأي شكل من الأشكال.(6)

وأما مبدأ المسؤولية الاجتماعية، فهو يوسّع من نطاق الأخلاقيات ليشمل العلاقة بين البحث والمجتمع، فالبحث العلمي ليس نشاطًا معزولًا أو مجردًا عن واقعه، بل هو فعل اجتماعي يحمل آثارًا مباشرة وغير مباشرة على المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وعلى هذا الأساس ينبغي للباحث أن يكون واعيًا بأبعاد بحثه ونتائجه وتأثيرها على المجتمع، وأن يتجنب كل بحث من شأنه أن يروّج للتمييز أو العنف أو الظلم أو الإقصاء، أو أن يخدم مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة، وكما يُنتظر من الباحث أن يساهم في نشر المعرفة وتيسير الوصول إليها ما أمكن، وبما يعزز من إشراك المجتمع في الاستفادة من نتائج البحث وتحقيق العدالة المعرفية وتشكل الأمانة في نسب الأعمال العلمية ركيزة لا غنى عنها في البحث العلمي، حيث يقتضي هذا المبدأ من الباحث أن يُعزو الأفكار والنصوص والبيانات إلى أصحابها الحقيقيين دون تحريف أو اقتباس مضلل، فالانتحال العلمي بجميع أشكاله يُعد انتهاكًا صارخًا لأخلاقيات المهنة ويمثل خيانة للثقة الأكاديمية، سواء أكان ذلك في صورة سرقة نصوص كاملة، أو إعادة صياغة غير منسوبة، أو تقديم نتائج سبق نشرها دون الإشارة إليها، وتُعد الأمانة العلمية مؤشرًا على احترام الباحث لمجتمع المعرفة وتقديره للجهود التي بُذلت قبله، وكما تعكس مدى التزامه بالسلوك العلمي الرصين.(7)

ومن جهة أخرى يُعد مبدأ الموضوعية في تناول الظواهر والبيانات وتحليل النتائج أحد المفاتيح الجوهرية للعمل العلمي الأخلاقي، فالموضوعية تقتضي أن يتحرر

الباحث من تحيزاته الشخصية أو الأيديولوجية، وأن يعتمد أدوات وأساليب بحثية متينة، وأن يعترف بالحدود المنهجية لبحثه، وهذه الموضوعية لا تعني بالضرورة الحياد الكامل، الذي قد يكون مستحيلًا في بعض التخصصات، ولكنها تفرض على الباحث أن يكون واعيًا بتحيزاته وأن يُفصح عنها، وأن يسعى إلى تقليص أثرها قدر الإمكان، فالتحيزات غير المعلنة، أو التي يتم تجاهلها، يمكن أن تُنتج معرفة مشوهة أو غير دقيقة، مما يؤثر سلبًا على مصداقية البحث العلمي ككل.

وبالنظر إلى تسارع التطورات التكنولوجية والمعرفية، تبرز اليوم تحديات أخلاقية جديدة في البحث العلمي، خاصة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والتجارب الجينية، والبحوث البيئية، وتفرض هذه التحديات ضرورة تحديث الإطار المفاهيمي للأخلاقيات المهنية باستمرار، ليواكب المتغيرات المتسارعة، ويعالج الإشكاليات المستجدة، دون الإخلال بجوهر المبادئ المؤسسة للأخلاق العلمية، وهنا تبرز الحاجة إلى تعليم الأخلاقيات البحثية بشكل ممنهج في المؤسسات الأكاديمية، وتضمينها في برامج التكوين، وتوفير هيئات مختصة تتابع تطبيقها، وتُقدّم الدعم والإرشاد للباحثين عند مواجهتهم مواقف أخلاقية معقدة.[8]

وفي المحصلة فإن الأخلاقيات المهنية في البحث العلمي ليست مجرد التزامات شكلية أو قيود بيروقراطية، بل هي ركيزة أساسية لضمان إنتاج معرفة موثوقة ومسؤولة وإنسانية، وتنبني هذه الأخلاقيات على إطار مفاهيمي شامل يُنظّم العلاقة بين الباحث وموضوعه ومجتمعه ومشاركاته العلمية، انطلاقًا من مبادئ النزاهة، والاحترام، والمسؤولية، والشفافية، والأمانة، والموضوعية، ولا يمكن تحقيق التقدم العلمي الحقيقي بمعزل عن هذا البعد الأخلاقي، الذي يُشكّل الضمير الحيّ للعلم والمعرفة.

ثانياً- الممارسات غير الأخلاقية في البحث العلمي: مظاهرها وانعكاساتها على جودة ومصداقية المعرفة العلمية:

يشكل الالتزام بالأخلاقيات المهنية في البحث العلمي ركيزة أساسية لضمان جودة المعرفة العلمية ومصداقيتها، إذ إن العملية البحثية ليست مجرد نشاط معرفي يستهدف إنتاج النتائج وتفسير الظواهر، بل هي ممارسة إنسانية عميقة تقوم على الصدق والمسؤولية والشفافية، ويُعد انحراف الباحث عن هذه المبادئ إخلالًا بجوهر البحث ذاته، وانزلاقًا نحو ممارسات تضر بالقيمة العلمية للبحث، وبالثقة المجتمعية في المؤسسة الأكاديمية، وغير أن التطور السريع في تقنيات البحث، والتوسع في النشر

العلمي، وزيادة الضغوط المؤسسية والمهنية، كلها عوامل ساهمت في بروز وانتشار ممارسات غير أخلاقية تهدد مصداقية الإنتاج العلمي وتضعف من دوره في خدمة التنمية والمعرفة.(9)

ومن أبرز المظاهر التي تعكس الانحراف الأخلاقي في البحث العلمي، تبرز ظاهرة الانتحال العلمي، والتي تتخذ صورًا متعددة كنسخ النصوص أو الأفكار أو النتائج من مصادر أخرى دون الإشارة إلى أصحابها الحقيقيين وتُعد هذه الممارسة انتهاكًا صارخًا لحقوق الملكية الفكرية واعتداءً على الجهود العلمية للآخرين، كما أنها تعكس غياب الإبداع والأمانة العلمية لدى الباحث ويتفاقم هذا السلوك في بيئات تعليمية لا تُولي أهمية لتكوين الباحثين في الجوانب المنهجية والأخلاقية، أو في سياقات تنافسية تفرض على الأكاديميين النشر السريع من أجل الترقية أو الحصول على التمويل، ويؤدي الانتحال إلى إنتاج معرفة مكررة ومزيفة تفتقر إلى الإضافة الحقيقية، مما يضعف من المحتوى العلمي ويشوّه خريطة البحث في المجال المعني.(10)

ويُضاف إلى الانتحال سلوك آخر لا يقل خطورة يتمثل في تزوير البيانات أو تلفيق النتائج، حيث يعمد بعض الباحثين إلى تعديل المعطيات أو اختراع بيانات غير موجودة لإثبات فرضياتهم أو دعم نتائج معينة، وتكمن خطورة هذا النوع من الممارسات في أنه لا يضلل القراء وحسب، بل يُفضي إلى بناء دراسات لاحقة على نتائج غير صحيحة، ومما يؤدي إلى سلسلة من الأخطاء المتراكمة داخل الحقل العلمي، ويتجلى هذا التزوير أحيانًا في عرض جداول أو رسوم بيانية وهمية، أو في اقتطاع أجزاء من البيانات لإخفاء تناقضات أو نتائج غير مرغوبة، ويمثل هذا السلوك خيانة عميقة لجوهر العلم، ويهدد بزعزعة ثقة المجتمع الأكاديمي في نتائج الأبحاث، لا سيما في المجالات التطبيقية كالبحوث الطبية أو الهندسية التي تقوم عليها قرارات مصيرية.(11)

وتُعد المبالغة في عرض النتائج أو تحريفها نوعًا آخر من الممارسات غير الأخلاقية، حيث يقوم الباحث بتفسير البيانات خارج سياقها أو باستخدام لغة توحي بأهمية أكبر مما تعكسه المعطيات الواقعية، وفي بعض الحالات، يلجأ الباحث إلى استخدام أساليب إحصائية معقدة أو غير مناسبة لإعطاء الانطباع بالدقة العلمية، وهو ما يضلل القارئ أو المحكّم أو الجهة المموّلة، وتُعتبر هذه الممارسة من صور انعدام الشفافية، وتُفضي إلى تآكل مصداقية الإنتاج العلمي تدريجيًا، وكما أنها تعيق إعادة تحليل البيانات أو التحقق من النتائج وفي السياق ذاته تظهر مشكلات تتعلق بالأمانة

في نسب التأليف، حيث تُدرج أسماء في قائمة الباحثين دون مساهمة فعلية، أو يُستبعد مشاركون فاعلون لأسباب شخصية أو سلطوية وتنتشر هذه الظاهرة في الأبحاث الجماعية أو في البيئات الأكاديمية التي يهيمن عليها منطق السلطة لا منطق الكفاءة، ومن نتائج هذا السلوك تعقيد مسائل المسؤولية العلمية، وتشويه حقيقة من ساهم فعليًا في البحث، وكما يُؤدي إلى ظلم الباحثين الشباب أو الطلبة الذين لا يملكون القدرة على المطالبة بحقوقهم في التأليف، ويشكل هذا خللًا في البنية الأخلاقية للعمل البحثي، ويُقوّض مبادئ العدالة والاعتراف بالجهد.[12]

ولا تقل خطورة عن هذه الممارسات، ظاهرة تضارب المصالح غير المعلنة، حيث يُخفي الباحث علاقات مادية أو مصلحية قد تؤثر على نزاهة بحثه، وتكون هذه المصالح متصلة بالجهات الممولة أو بالمؤسسات التجارية أو السياسية، ومما يجعل من نتائج البحث خاضعة لتأثيرات خارجية تهدد موضوعيته ، ويتعاظم خطر تضارب المصالح حين لا يُصرح به الباحث، أو حين لا تملك المؤسسة البحثية سياسات واضحة للتعامل معه، ونتيجة لذلك تفقد نتائج البحث حيادها، ويتحول الإنتاج العلمي من خدمة للمعرفة والمجتمع إلى أداة دعائية أو تسويقية تخدم جهات محددة على حساب المصلحة العامة ومن جهة أخرى تمثل إساءة استخدام المشاركين في البحوث، خاصة في الدراسات الميدانية أو السريرية، أحد أخطر الممارسات غير الأخلاقية التي لا تمس فقط مصداقية البحث، بل تمس كرامة الإنسان ذاته، ويحدث ذلك عندما لا يُمنح المشاركون المعلومات الكافية عن طبيعة البحث، أو حين لا يُؤخذ بموافقتهم الحرة والمستنيرة، أو عندما تُستخدم بياناتهم دون إذن أو تُنتهك خصوصيتهم، وفي مثل هذه الحالات، يتحول البحث إلى عملية استغلالية تنتهك الحقوق الفردية، وهو ما يتعارض مع مبادئ احترام الإنسان والعدالة والحرية، ويعرض المؤسسة البحثية لعقوبات قانونية وأخلاقية جسيمة.

وتُنتج هذه الممارسات غير الأخلاقية آثارًا عميقة تتجاوز حدود الخطأ الفردي لتشمل المنظومة البحثية ككل، فمن جهة تُضعف هذه الانحرافات من جودة البحث العلمي، لأنها تبني محتوى معرفيًا غير دقيق أو مكرر أو مضلل، ومن جهة أخرى تُقوض مصداقية الباحثين وتضعف ثقة المجتمع الأكاديمي والجمهور العام في المؤسسات العلمية، وهو ما قد يؤدي إلى عزوف المتلقين عن الاستفادة من البحوث أو التشكيك في أهدافها، وكما يُؤثر ذلك على تصنيف الجامعات ومكانتها الدولية، ويحد

من قدرتها على جذب التمويل والشراكات العلمية، خاصة في بيئة تنافسية لا تعترف إلا بالإنتاج العلمي النزيه والدقيق.[13]

وإن غياب المعايير الأخلاقية في البحث لا يُفضي فقط إلى تراجع المردودية العلمية، بل يُنتج أيضًا ثقافة بحثية مشوهة تقوم على الكم لا الكيف، وعلى التسابق على النشر لا على الإضافة النوعية، وحين يغيب الضمير المهني، يُصبح الباحث أسير أهداف شخصية أو مصلحية، ويتحول البحث من رسالة علمية إلى وسيلة لتحقيق مكاسب آنية لا تخدم لا المجتمع ولا المعرفة وفي مثل هذه البيئة، تفقد المؤسسات الأكاديمية دورها كحاضنة للتفكير الحر والنقدي، وتتحول إلى فضاءات لتكرار المعرفة وتدويرها بدل إنتاجها وتطويرها.

مما سبق فإن مقاومة الممارسات غير الأخلاقية في البحث العلمي تقتضي مقاربة شاملة لا تكتفي بالرقابة والعقاب، بل تبدأ بالتكوين الجاد والمبكر للباحثين في مجالات أخلاقيات البحث، مع تطوير آليات واضحة للتبليغ عن الانتهاكات، وتعزيز ثقافة الشفافية والمسؤولية داخل المؤسسات العلمية، و أن توفير بيئة بحثية قائمة على العدالة والتقدير الحقيقي للجهد الإبداعي يساهم في تحفيز الباحثين على الالتزام بالممارسات الأخلاقية، ويعيد للبحث العلمي دوره المحوري في تنمية المجتمعات وتطوير المعارف.

ثالثاً- العوامل المؤثرة في ضعف الالتزام بالأخلاقيات المهنية في البحث العلمي على المستوى الفردي والمؤسسي:

يشكل الالتزام بالأخلاقيات المهنية في البحث العلمي أحد المقومات الجوهرية لبناء بيئة معرفية نزيهة وموثوقة، تضمن جودة الإنتاج العلمي وتعزز الثقة المجتمعية في مخرجاته، غير أن واقع الممارسة البحثية في عدد من السياقات الأكاديمية يشهد تصاعدًا ملحوظًا في حجم الانتهاكات الأخلاقية، سواء من حيث الانتحال أو التزوير أو الإخلال بحقوق المشاركين، وهو ما يدعو إلى تأمل عميق في العوامل التي تقف وراء هذا التراجع في الالتزام الأخلاقي، على المستويين الفردي والمؤسسي، ومن خلال تحليل هذا الإشكال، يتضح أن ضعف الالتزام لا يُعزى إلى غياب الوعي فقط، بل يرتبط بشبكة معقدة من المؤثرات النفسية والاجتماعية والتنظيمية، التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تشويه قيم النزاهة والمسؤولية داخل الحقل الأكاديمي.[14]

فعلى المستوى الفردي تبرز مجموعة من العوامل التي قد تدفع الباحث إلى تجاوز المبادئ الأخلاقية، وفي مقدمتها الضغوط النفسية المرتبطة بتحقيق الإنجاز أو الترقية أو الحفاظ على المكانة العلمية. كثير من الباحثين، وخصوصًا في المراحل المبكرة من مسارهم الأكاديمي، يجدون أنفسهم محاصرين بتوقعات عالية، وفي ظل بيئة تنافسية تقيّم الأداء بناءً على عدد المنشورات لا على قيمتها العلمية، وهذه الضغوط حين لا تُصاحبها تربية بحثية صلبة وتوجيه أخلاقي واضح، قد تدفع البعض إلى استخدام وسائل غير مشروعة للحصول على نتائج سريعة، بما في ذلك النسخ أو التلفيق أو الاستعانة بأطراف خارجية لإعداد الأبحاث ومن جهة أخرى، فإن ضعف التكوين الأكاديمي في مجال أخلاقيات البحث، وعدم إدراجها كمكون أساسي في مناهج التعليم العالي، يترك فجوة معرفية لدى الباحثين، تجعلهم يتعاملون مع القضايا الأخلاقية بسذاجة أو جهل، وربما يبررون أفعالهم باعتبارات تتعلق بالجهد الشخصي أو بقلة الوقت أو بسوء الفهم وأن غياب الضمير المهني، وانخفاض مستوى الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى بعض الباحثين، يشكل عاملًا نفسيًا مهمًا في تفسير هذا الضعف الأخلاقي، فعندما يُنظر إلى البحث العلمي باعتباره وسيلة لتحقيق مكاسب شخصية فحسب كالحصول على الشهادات أو الترقية أو الشهرة، فإن البعد الأخلاقي يفقد مكانته المركزية، وتُختزل الممارسة العلمية إلى مجرد إنتاج شكلي لا يحمل في طياته القيم التي يفترض أن يحملها، ويزداد الأمر تعقيدًا حين تسيطر ثقافة فردانية مفرطة داخل الحقل الأكاديمي، تُشجع على التنافس غير الصحي بدل التعاون وتغذي منطق الوصولية على حساب القيم المهنية.[15]

وأما على المستوى المؤسسي فإن مسؤولية ضعف الالتزام بالأخلاقيات لا تقل شأنًا، بل يمكن القول إن البيئة المؤسسية تلعب دورًا حاسمًا في تشكيل سلوك الباحثين وتوجيههم، وتبدأ هذه المسؤولية من طبيعة السياسات والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة، حيث أن غياب لوائح واضحة لأخلاقيات البحث، أو ضعف تطبيقها، يؤدي إلى غموض في المعايير، ويمنح نوعًا من الإفلات من المحاسبة، وإن المؤسسات التي تفتقر إلى آليات مراقبة فعالة، أو لا تُفعّل لجان أخلاقيات البحث بجدية، تساهم، ولو بشكل غير مباشر، في تطبيع الممارسات غير الأخلاقية، وتُشجع على تكرارها من دون رادع حقيقي وأن مؤسسات التعليم العالي التي تُركّز على الكم في النشر والإنجازات الأكاديمية، وتربط الترقيات أو التقييمات بعدد المقالات المنشورة دون النظر إلى جودتها أو نزاهتها، تُفرز بطبيعتها بيئة ضغط تدفع الباحثين إلى الانشغال

بالنتائج أكثر من الالتزام بالمنهج، ويتفاقم الأمر حين تغيب برامج تدريبية مستمرة في مجال أخلاقيات البحث، وحين لا تُخصص الموارد أو الجهود الكافية لنشر الوعي وتطوير الحس الأخلاقي داخل المؤسسة فالباحث مهما بلغ من الكفاءة العلمية، يظل بحاجة إلى تأطير أخلاقي يُذكّره بحدود مسؤولياته وبأثر أفعاله على المدى البعيد، وتساهم البنية الثقافية للمؤسسة أيضًا في تشكيل الوعي الأخلاقي لدى الباحثين، إذ أن ثقافة التسيب أو المحاباة أو المجاملة، التي تسود في بعض السياقات، تُضعف من هيبة الضوابط الأخلاقية، وتجعل من السهل تبرير الانتهاكات أو التغاضي عنها.[16]

وقد يجد الباحث نفسه ضمن منظومة تتسامح مع التزوير أو الانتحال أو إساءة استخدام المشاركين، إما عن طريق السكوت، أو من خلال التواطؤ الضمني، خاصة في غياب جهات مستقلة أو آليات للإبلاغ الآمن عن هذه التجاوزات، ومن هنا فإن مسؤولية المؤسسة لا تقتصر فقط على سن القوانين، بل تمتد إلى ترسيخ ثقافة النزاهة والشفافية كقيم جوهرية لا يمكن التفريط فيها ولا يمكن إغفال دور البيئة التشريعية والقانونية الأوسع، حيث إن غياب قوانين وطنية رادعة أو أنظمة تجرّم الانتهاكات البحثية بشكل صريح، يُقلل من الجدية في التعامل مع المسائل الأخلاقية، و أن غياب تصنيف مهني موحد للباحثين، أو انعدام رقابة مركزية على جودة الأبحاث المنشورة، يُشجع بعض الأفراد على العمل خارج الضوابط، ويُتيح مجالًا واسعًا للممارسات المشبوهة، خاصة في ظل اتساع فضاء النشر الإلكتروني وغياب معايير موحدة للتقييم الأكاديمي وإذا ما اجتمعت هذه العوامل، الفردية منها والمؤسسية، فإن النتيجة تكون بيئة بحثية مهزوزة من حيث النزاهة، يغيب عنها الإحساس بالمساءلة، وتُنتج معرفة يعتريها الشك والتشويش، ويظهر الأثر المباشر لهذا الضعف في تراجع جودة البحوث، وفي تناقص الثقة العامة في نتائجها، ومما يحد من قابليتها للاستخدام في السياسات العامة أو التطبيقات العملية، وكما يؤدي ذلك إلى إضعاف صورة الباحثين في المحافل الدولية، ويجعل من الصعب دمج الإنتاج العلمي العربي في دوائر المعرفة العالمية، التي تُولي أهمية قصوى للمصداقية والالتزام الأخلاقي.[17]

مما سبق و لتجاوز هذه الأزمة يتطلب تدخلًا متعدد المستويات، يشمل إصلاح السياسات المؤسسية، وتعزيز البرامج التكوينية في أخلاقيات البحث، وإنشاء هياكل رقابية مستقلة إلى جانب تنمية الوعي الأخلاقي الفردي من خلال التشجيع على التفكير النقدي وتحمل المسؤولية، وأن الاعتراف بأن الالتزام الأخلاقي ليس ترفًا، بل

ضرورة علمية وإنسانية، يمثل الخطوة الأولى نحو بناء مجتمع بحثي قادر على إنتاج معرفة رصينة، تحترم الإنسان وتعكس جوهر العلم كممارسة مسؤولة وهادفة.

رابعاً- الآليات المقترحة لتعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية في المؤسسات الأكاديمية والبحثية:

يعد الالتزام بالأخلاقيات المهنية في البحث العلمي حجر الزاوية في ضمان مصداقية المعرفة المنتجة، وجودة مخرجات البحث واستدامة الثقة المجتمعية في المؤسسات الأكاديمية وغير أن التحديات المعاصرة التي تواجه الحقل البحثي، وما رافقها من ممارسات غير أخلاقية باتت تتزايد في بعض البيئات العلمية، تحتم البحث عن آليات فعالة تعيد ضبط مسار السلوك البحثي، وترسخ ثقافة أخلاقية قائمة على النزاهة والمسؤولية والشفافية، و يصبح من الضروري تبني جملة من التدخلات المؤسسية والتربوية والتشريعية، بهدف تحويل الأخلاقيات من مجرد شعارات نظرية إلى سلوك عملي يومي يُمارس داخل كل مؤسسة علمية أولى هذه الآليات تتجلى في ضرورة تضمين أخلاقيات البحث العلمي كمكون أساسي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم الجامعي والدراسات العليا، فلا يمكن الحديث عن التزام أخلاقي حقيقي إذا لم يتم غرس هذه القيم في المراحل المبكرة من التكوين الأكاديمي، ويقتضي ذلك إعداد مقررات منهجية متخصصة، تتناول مفاهيم النزاهة الأكاديمية حقوق الملكية الفكرية، وطرق التعامل مع المشاركين في البحث، والشفافية في عرض البيانات، وتعارض المصالح، و يجب أن تكون هذه المقررات ذات بعد تطبيقي، يتيح للطلبة مناقشة حالات دراسية واقعية، وتحليل مواقف بحثية تضعهم أمام تحديات أخلاقية، ومما ينمّي لديهم القدرة على اتخاذ قرارات مسؤولة مبنية على الوعي لا على التلقين.[18]

ويُعد تدريب الكوادر البحثية وتطوير مهاراتهم الأخلاقية من الآليات الضرورية، إذ لا يكفي أن يكون الباحث متمكنًا من أدواته المنهجية أو التحليلية، ما لم يكن مؤهلًا للتصرف بنزاهة واحترام في جميع مراحل البحث ولهذا يجب على المؤسسات الأكاديمية أن تنظم ورش عمل ودورات تدريبية منتظمة حول أخلاقيات البحث، تستهدف جميع فئات الباحثين، سواء المبتدئين أو أصحاب الخبرة، ويمكن لهذه الدورات أن تتضمن موضوعات متقدمة تتعلق بالأبحاث متعددة التخصصات، أو التعامل مع المجتمعات المحلية، أو التحديات الأخلاقية في أبحاث الذكاء الاصطناعي

والتكنولوجيا الحديثة، و ينبغي أن يتم إشراك لجان أخلاقيات البحث في هذه البرامج، حتى يتم بناء جسر تواصلي وتثقيفي مستمر بين الباحثين والجهات الرقابية.

ومن جهة أخرى يمثل إنشاء أو تفعيل وحدات أو مكاتب خاصة بأخلاقيات البحث العلمي داخل المؤسسات الجامعية خطوة جوهرية نحو تنظيم العمل البحثي وضبطه أخلاقيًا، فهذه المكاتب أو اللجان ينبغي أن تتوفر على استقلالية نسبية، وعلى كفاءات متعددة التخصصات، بما يسمح لها بفحص مقترحات البحث قبل انطلاقها، والتأكد من مطابقتها للمعايير الأخلاقية المعتمدة، لا سيما في الدراسات التي تشمل مشاركين بشريين أو بيانات حساسة، ولا يقتصر دور هذه اللجان على منح الموافقات، بل يمتد إلى تقديم الاستشارات الأخلاقية للباحثين، وحل النزاعات البحثية، والنظر في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات النزاهة الأكاديمية، ومن المهم أن تحظى هذه اللجان بثقة المجتمع الأكاديمي، وأن تعمل بشفافية تامة بعيدًا عن أي ضغوط إدارية أو سياسية قد تؤثر على قراراتها.[19]

وإضافة إلى ذلك يُعد تطوير أنظمة داخلية فعالة لرصد حالات الانتهاك الأخلاقي، والتحقيق فيها، واتخاذ إجراءات واضحة إزاءها، أمرًا ضروريًا لردع أي سلوك غير مهني، وتأكيد جدية المؤسسة في تطبيق معايير النزاهة، فمجرد سن القوانين لا يكفي إن لم تكن هناك آليات تضمن تطبيقها ومتابعة نتائجها، ويجب أن تكون هذه الإجراءات عادلة وشفافة، تضمن حقوق جميع الأطراف، وتحمي المُبلّغين عن المخالفات من أي أذى محتمل، ومما يُسهم في خلق مناخ آمن يشجع على محاربة الفساد العلمي، و ينبغي أن تُنشر تقارير دورية عن عدد القضايا الأخلاقية التي تم التعامل معها، وطبيعة القرارات المتخذة، بما يعزز مبدأ المحاسبة داخل المجتمع الأكاديمي وفي سياق متصل تُعد سياسة التحفيز الإيجابي واحدة من أنجع الآليات لتعزيز الالتزام الأخلاقي، إذ أن الاعتراف بجهود الباحثين الذين يتميزون بسلوك أكاديمي نزيه، وتكريمهم في المحافل العلمية، يُعزز من ثقافة القدوة ويشجع الآخرين على الالتزام، وهذا يتطلب أن تُدرج معايير الأخلاق ضمن مقاييس التقييم والترقية، بحيث لا يُحتفى فقط بحجم الإنتاج العلمي، بل أيضًا بجودته ونزاهته وصدقه، ويمكن أن تشمل هذه السياسة منح جوائز للأبحاث المتميزة أخلاقيًا، أو تخصيص تمويلات للمشاريع التي تلتزم بأعلى معايير النزاهة الأكاديمية حيث إن سلوك القادة داخل المؤسسات العلمية يُعد نموذجًا يُحتذى به من قبل الباحثين والطلبة، فإذا كان المسؤول الأكاديمي ملتزمًا أخلاقيًا، يرفض التجاوزات، ويُشجع على الحوار المسؤول، فإنه

يخلق بيئة تُحفز الباحثين على التصرف بما يتماشى مع القيم المهنية، وأما إذا غابت القدوة أو إذا تورطت القيادات في ممارسات غير نزيهة، فإن الحديث عن أخلاقيات البحث يتحول إلى خطاب شكلي يفتقر إلى أي مضمون عملي.[20]

ومن بين الآليات الواعدة أيضًا، تطوير شراكات مع مؤسسات دولية تُعنى بأخلاقيات البحث العلمي، بهدف الاستفادة من خبراتها ومعاييرها، والانخراط في شبكات بحثية عالمية تلتزم بالمعايير الأخلاقية المتعارف عليها دوليًا، ومثل هذه الشراكات تُسهم في تحسين تصنيف المؤسسات البحثية، وتعزز من فرص نشر أبحاثها في مجلات مرموقة، وتُشجع الباحثين على الالتزام بما هو مطلوب عالميًا، ومما يُسهم في ترسيخ الممارسات الأخلاقية باعتبارها شرطًا للقبول في الفضاء الأكاديمي الدولي.[21]

مما سبق فإن أي محاولة لتعزيز الالتزام بأخلاقيات البحث لا يمكن أن تنجح إذا بقيت مقتصرة على المبادرات الفردية أو الإجراءات الشكلية، فلا بد من رؤية مؤسسية شاملة، تتبنى القيم الأخلاقية كمبدأ استراتيجي، وتجعل منها جزءًا لا يتجزأ من الهوية الأكاديمية، وعندما يتم ترسيخ هذا الالتزام من خلال السياسات، والتعليم، والتدريب، والرقابة، والتحفيز، يصبح السلوك الأخلاقي ليس مجرد التزام قانوني، بل ثقافة مؤسسية تنعكس في كل تفصيله من تفاصيل العمل الأكاديمي، وبهذا الشكل تستعيد المؤسسات العلمية رسالتها الحقيقية، وتُسهم بفعالية في بناء مجتمع المعرفة على أسس من الصدق، والنزاهة، والاحترام المتبادل.

ملخص النتائج:

1-أشارت نتائج الدراسة أن الأخلاقيات المهنية في البحث العلمي تُشكل إطارًا مرجعيًا شاملاً ينظم السلوك البحثي ويضمن الالتزام بمبادئ جوهرية، من أبرزها الصدق، والنزاهة، والموضوعية، واحترام حقوق المشاركين وحقوق الملكية الفكرية، وهذه المبادئ ليست فقط مبادئ نظرية، بل أسس عملية تحفظ جودة العملية البحثية ومصداقية نتائجها، وتضمن أثرها الإيجابي في المجتمع.

2-أظهرت نتائج الدراسة أن الممارسات غير الأخلاقية، مثل الانتحال، والتزوير، والتحريف وإساءة استخدام المشاركين تؤكد على وجود خلل حقيقي يهدد مصداقية الإنتاج العلمي وتؤدي هذه الانتهاكات إلى إضعاف الثقة المجتمعية في المؤسسات الأكاديمية، وتشوّه صورة الباحثين وتُنتج معرفة مغلوطة قد تكون ضارة من الناحية العلمية أو المجتمعية.

3-بينت نتائج الدراسة أن ضعف الالتزام بالأخلاقيات المهنية يتأثر بجملة من العوامل على المستوى الفردي كغياب التكوين الأخلاقي، وضغوط النشر والترقية، وضعف الضمير المهني وعلى المستوى المؤسسي نتيجة غياب السياسات الواضحة، وضعف الرقابة، والثقافة الأكاديمية السائدة التي أحيانًا تغلب الكم على النوع والمصالح على القيم.

4-أكدت نتائج الدراسة أن تعزيز الالتزام بالأخلاقيات المهنية يتطلب آليات مؤسسية متكاملة تشمل دمج أخلاقيات البحث في المناهج الأكاديمية وتفعيل لجان الرقابة الأخلاقية وتطوير نظم للمحاسبة والشفافية إلى جانب تحفيز السلوك الأخلاقي وتكريم النماذج البحثية النزيهة، مما يسهم في ترسيخ ثقافة مؤسساتية قائمة على النزاهة والمساءلة.

التوصيات:

1-إدماج مقررات أخلاقيات البحث العلمي في البرامج الأكاديمية بمختلف مستوياتها، لضمان بناء وعي مبكر لدى الطلبة والباحثين حول المبادئ الأخلاقية.

2-تفعيل دور لجان أخلاقيات البحث العلمي داخل المؤسسات الأكاديمية، ومنحها الصلاحيات الكافية لتقييم المشاريع، ومراقبة الالتزام الأخلاقي فيها.

3-توفير برامج تدريبية وورش عمل دورية للباحثين حول السلوكيات البحثية السليمة، وأخلاقيات النشر والتأليف والتعامل مع البيانات والمشاركين.

4-سنّ لوائح داخلية واضحة ومعلنة تتعلق بالأخلاقيات المهنية، وتوضيح العقوبات المترتبة على أي انتهاك لها، وتطبيقها بعدالة وشفافية.

5-ربط الترقيات الأكاديمية ومنح التمويلات بمعايير السلوك المهني، وليس فقط بعدد المنشورات أو شهرة الباحث، بما يعزز ثقافة الجودة لا الكم.

6-تطوير آليات فعالة للإبلاغ عن الانتهاكات الأخلاقية داخل المؤسسات مع ضمان حماية المُبلّغين وسرية الإجراءات.

7-تعزيز الشفافية في التعامل مع المشاركين في الأبحاث من خلال الالتزام بمبدأ الموافقة المستنيرة، واحترام الخصوصية والكرامة الإنسانية.

8-التحفيز الإيجابي للباحثين الملتزمين أخلاقيًا عبر تكريمهم ومنحهم جوائز أو دعم إضافي لمشروعاتهم البحثية، باعتبارهم قدوة علمية.

9-العمل على مراجعة دورية للسياسات الأخلاقية البحثية وتحديثها بما يواكب التحديات المستجدة، خاصة في ظل التطور التكنولوجي والرقمي.

10-تشجيع ثقافة العمل الجماعي التعاوني النزيه داخل المؤسسات البحثية للحد من الأنانية الفردية والسلوكيات غير الأخلاقية المرتبطة بها.
11-تعزيز الشراكات الدولية في مجال أخلاقيات البحث العلمي للاستفادة من التجارب العالمية والمعايير الدولية الرصينة في هذا المجال.
12-إدراج مكونات تقييم أخلاقي ضمن لجان التحكيم والنشر العلمي في المجلات والمؤتمرات لضمان عدم نشر أبحاث تحتوي على مخالفات أخلاقية.
13-إجراء بحوث دورية حول واقع الالتزام بأخلاقيات البحث في المؤسسات بغرض التشخيص المستمر وتحسين التدخلات والمعالجات وفق الأدلة

الهوامش:

1-أحمد عبد الحميد، أخلاقيات البحث العلمي: النظرية والتطبيق، القاهرة،ط1، دار النهضة العربية، 2018م ، ص 45.
2-محمد علي العلي، أخلاقيات البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دمشق، ط1،دار الفكر، 2016م ، ص 78.
3-سمير عبد الفتاح، القيم الأخلاقية في البحث العلمي، بيروت،ط2، مكتبة لبنان، 2019م، ص 112.
4-عائشة مصطفى، الالتزام الأخلاقي في البحث العلمي، القاهرة،ط1، دار الشروق، 2017م، ص 60.
5-خالد حسن، أخلاقيات الباحث العلمي، عمان،ط1، دار الفكر الجامعي، 2020م ، ص 90.
6-مروة عبد الرحمن، أخلاقيات البحث العلمي في العالم العربي، الرباط، ط1،دار النشر الجامعي، 2015م ، ص 134.
7-سعيد عبد الله، مشكلات أخلاقية في البحث العلمي، القاهرة، ط2،دار العلم، 2014م، ص 47.
8-فاطمة الزهراء، أخلاقيات النشر العلمي، تونس،ط2، دار الفنون، 2018م ، ص 101.
9-يوسف محمود، تحديات أخلاقيات البحث العلمي، بغداد، ط1،دار الأمل، 2013م، ص 39.
10-ليلى أحمد، أخلاقيات البحث العلمي وأهميتها في المجتمع، القاهرة،ط1، دار المعرفة، 2019م ، ص 75.
11-أحمد مصطفى، أخلاقيات البحث العلمي: المفاهيم والتطبيقات، الرياض،ط1، دار اليمامة، 2016م ، ص 89.

12-نجلاء حسن، الأخلاقيات المهنية وأثرها في البحث العلمي، دمشق، ط1،دار العلوم، 2021م ، ص 120.
13-صلاح الدين عبد الله، مبادئ وأسس أخلاقيات البحث العلمي، القاهرة،ط1، دار الفكر العربي، 2017م ، ص 56.
14-فهد الزهراني، أخلاقيات البحث العلمي وأخطاء الباحثين، جدة،ط1، دار الإبداع، 2015م، ص 98.
15-سامي عبد الرحمن، الأخلاقيات المهنية في البحث العلمي، عمان،ط1، دار النشر الأكاديمي، 2014م، ص 103.
16-ليلى عبد المجيد، أخلاقيات البحث العلمي في العصر الحديث، الرباط، ط1،دار الفجر، 2018م ، ص 67.
17-حمد الزين، تحديات أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات العربية، بيروت، ط1،دار الثقافة، 2016م ، ص 84.
18-سهى محمود، الالتزام الأخلاقي في الأبحاث العلمية، القاهرة، ط1،دار الرضا، 2019م، ص 92.
19-جمال الدين أحمد، أخلاقيات البحث العلمي ومناهج التعليم، دمشق، ط1،دار الكتب العلمية، 2013م ، ص 110.
20-نورة علي، أخلاقيات البحث العلمي وأثرها على جودة المعرفة، الرياض، دار الريان، 2020م ، ص 77.
21-سامر حسن، أخلاقيات البحث العلمي ومسؤوليات الباحث، القاهرة،ط1، دار النهضة الحديثة، 2022م، ص 88.